الرد على رسالة (الأنصاري أعرف بأسانيده)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين أما بعد فقد اطلعت على رسالة "الأنصاري أعرف بأسانيده"، فوجدت فيها تجاهلا للرد على أمور هامة، ووجدت فيها إسهابًا في مواضع ليست محل خلاف، فكتبت هذا الرد المختصر عليها حتى يأذن الله تعالى برد أطول إن كان في ذلك مصلحة، يمكن الرد على ما في هذه المقالة بما يلي:

١ .القول بالموجب[١] أي أننا نسلم أن الأنصاري أعرف بأسانيده ولكننا:

أ. نقر كذلك أن أسانيده ليست فقط في ثبته بل كذلك فيما نقله الشيوخ عنه، وليس هناك تعارض بينهما حتى نرد هذا بذاك، وهذا كما لو نقل ثقة عن البخاري رواية ليست في صحيحه لا نردها بدعوى أن البخاري أعرف بأسانيده، وهذا أمر واقع لكل الرواة، وإلا فما فائدة الأسانيد وتوثيق الرواة، ثم إننا نقبل بوقوع الوهم من بعض الشيوخ أو بعدم معرفتهم بالأسانيد، أما أن يجتمعوا جميعًا على الوهم والخطأ فهو ما نرده على قائله لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، والمقصود بذلك اجتماع أهل كل علم على مسألة من مسائل هذا العلم. ولازم رد هذه الأسانيد التكذيب بهذه الفضيلة للأمة.

ب. كما نوقن أن هؤلاء الشيوخ ليسوا على مذهبك من اشتراط التلاوة في كل السند، ويأتي هذا في النقطة التالية كما توقن أن فهمهم لعبارة الشيخ الأنصاري في إجازته لمحمد الغزي: وكانت القراءة بما تضمنه كتاب التيسير والشاطبية وكتاب نشر القراءات العشر ومختصراه التقريب وطيبة النشر للعلامة ....ابن الجزري وبما وافقها...وأجزته بجميع ما قرأ به علي.. وأخبرته أني قرأت بما قرأ به علي وبغيره على جماعة...اهـ صفحة ٢٦وما بعدها. وواضح منها أنه قد قرأ بكل ما أسندوه من طريقه، والظاهر أنك توافقهم في هذا، ولكنهم يخالفونك في صحة الرواية بالإجازة للمتأهل بأن يكون قد قرأ قبل ذلك بما أجيز به، وهذا واقع لطاهر النويري وللعقبي كما يأتي، والظاهر أنك لا ترى أن هذه أسانيد حقيقية مخالفًا لكل من سبقك.

٢. نلزم مدعي اشتراط الاتصال بالتلاوة أن يجيب عما ورد من عدم اتصال التلاوة في سند شعبة من الشاطبية، وهو متلقى بالقبول من الأمة كلها ومنهم هذا المدعي نفسه، بل هو يمشي أسانيد غير ذلك بغير التلاوة كما مشى إسناد ابن مجاهد عن قنبل من الشاطبية، مع إقراره أن ابن مجاهد لم يقرأ على قنبل إلا بعض القرآن كما نص على ذلك صفحة ٣٢ وما بعدها، فهل يلتزم برد رواية قنبل من الشاطبية فيخالف إجماع الأمة على تلقيها بالقبول؟، أم يقبلها فيلزمه قبول رواية

---

(١) حقيقة القول بالموجَب تسليم ما جعله المستدِلُّ موجَبًا لدليله مع بقاء الخلاف.

بمعنى أن يُسلِّم المعترِض مدلولَ الخصم مع بقاء النِّزاع في الحكم، وذلك بجعل المدلول الذي سلَّمه الخصم ليس هو محلَّ النِّزاع، أي ورود دعوى نصب الدليل في غير محلِّ النزاع، غير أنَّ هذا الحدَّ الذي عُرِّف به الموجَب لا يجعله يختصُّ بالقياس بل هو صالحٌ لكلِّ دليلٍ.

العقبي والنويري عن ابن الجزري؛ فقد قرآ عليه بعض القرآن وأجازهما بجميع القرآن – وقد اتفق شيوخ القراءات من وقتهما إلى عصرنا هذا أنهما أهل لأن يجازا حتى أحدث المدعي ما أحدث – ولكنه لم يرد على ذلك من باب الحيدة التي يجيدها، وهي تصلح مع العوام وغير أهل هذا العلم، فإن كان يرد رواية شعبة وقنبل من الشاطبية فهذا رد لإجماع آخر، وإن كان يقبلهما ويضمنهما في الأسانيد التي يركبها فهو متناقض، فليتق الله في مسلكه الذي يخالف فيه كل من سبق من شيوخ أسانيدنا.

٣. الكلام مع الأستاذ الدكتور السالم الجكني. وهو متخصص في هذا العلم ومحقق لكتاب النشر. ينبغي أن يكون فيه أدب، فلا يصلح أن يشار إلى أنه انضم لمجموعة، وكأنه تابع لغيره، وللأسف أن يأتي هذا الكلام من شخص مطرود من لجنة المصحف في مصر لأخطائه الجوهرية، فليعرف كل إنسان قدره.

اطرق كرا إن النعام في القرى.

٤. أن من المقرر في علم الإسناد أنه لا يجوز للواحد منا أن يكذب على شيخه فيما حدثه به بأن يضيف فيه شيئا من الأسانيد أو المتون، فللشيخ الحق فيما يقتصر عليه من الأسانيد، ومما يختار من المتون، إذ قد يكون غير راض عن بعض شيوخه فلا يضمنهم في إسناده أو غير راض عن بعض ما نقله عن شيخه فلا ينقله عنه[٢]، وهذا شيء معلوم عند علماء المصطلح والإسناد، والواضح أن المدعي ليس له شيوخ في هذه العلوم فهو صحفي لا يعلم أبجديات علم الإسناد، وإن كان له اطلاع *من الكتب* في علم تراجم القراء، فينبغي للقارئ ألا يخلط بين هذين العلمين، وعلى المعجبين به في علم التراجم أن يعلموا أن الرجل مزجي البضاعة في علم الإسناد فأحدث ما أحدثه من وضع أسانيد على شيوخه بل وعلى شيوخ غيره.

كتبه المحب للأستاذ الدكتور السالم الجكني

ناصر بن عبد الجواد

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى

(٢) يسند المدعي لنفسه وللقراء من طريق الإمام أبي حيان الغرناطي، وله أحرف يخالف فيها ما يقرأ به القراء من طريق ابن الجزري، فانظر إلى قوله في صدر سورة البقرة في تفسيره رحمه الله تعالى: وقطّع ابن القعقاع (أي: أبو جعفر) ألف لام ميم حرفاً حرفاً بوقفة وقفة ، وكذلك سائر حروف التهجي من الفواتح، وبين النون من طسم، ويس، وعسق، ونون، إلا في "طس تلك" فإنه لم يظهر اهـ وقوله " لم يظهر" أي يخفي النون من "سين" عند التاء من "تلك"، وهذا غير مقروء به من زمن ابن الجزري إلى وقتنا هذا، فهل نقرأ بإخفاء النون كما قرره أبو حيان أم نكذب عليه فنظهرها لأبي جعفر.